مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية، المجلد الثالث والعشرون، العدد الأول، ص221– ص252 يناير 2015
ISSN 1726-6807 http://www.iugaza.edu.ps/ar/periodical/

النقد الحديثي لروايات أسباب نزول القرآن الكريم من منظور المكي والمدني

أ. حسام خالد محمد السقار

محاضر متفرغ لمساقات تلاوة القرآن وتجويده

كلية الشريعة – قسم أصول الدين

جامعة اليرموك – الأردن

ملخص: جاءت هذه الدراسة لنقد عددٍ من روايات أسباب نزول القرآن الكريم وفق مقياس زمني هو زمن النزول " المكي والمدني " ، وبينت الدراسة أسباب التعارض بين سبب النزول وزمنه ، ومقتضيات هذا التعارض ، حيث سلك الباحث المنهج الاستقرائي والنقدي في الدراسة ، وتوصل لإمكانية نقد روايات أسباب النزول من منظور المكي والمدني ببيان ضعف رواية سبب النزول تارة ، وتارة في الترجيح بين رواياتها الصحيحة ، وتارة ببيان وهم الراوي في التعبير عن التلاوة بلفظ صريح في سبب النزول ، وتارة ببيان إدراج سبب النزول في الرواية ، وتارة بإبطال النسخ المدعى ، وتارة ببيان انقطاع السند ، ويوصي الباحث بتطبيق هذه الوجهة النقدية على أسباب ورود الحديث لمشابهة حالها لأسباب النزول.

الكلمات المفتاحية : أسباب النزول ، النقد ، المكي والمدني.

Hadeth critique to narrations of the reasons for the escent of the holy Quran from the makki and madani perspectives

Abstract: *this Study aims to offer a critique for a number of the Reasons* for the descent of the holy Quran within timescale, that it is the time of descent of the makki and madani. The study also shows the causes for contradiction between reason and time of descent and the requirements for such contradiction. Hence, the researcher adopted the critical and inductive approach through the course of This study granting the possibility of criticising the reasons of descent from the makki and madani perspectives. In doing so, the researcher shows the following : the weakness of the narration of the descent reason, the choosing between veritable narrations, the narrator's illusion in explicitly expressing the recital in the reason of descent, the listing of the reason for descent in the narration , invalidating the claims concerning naskh; and finally showing interruption in sanad. The researcher recommends appling such a critical approach to the reason of Hadith narration in order to assimilate it with the reason of descent.

Key words : reason of descent, critique, makki and madani.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد:

فإن لأسباب النزول دور كبير في فهم القرآن الكريم ، بالوقوف على الظروف والأحداث والإشكالات التي نزلت لأجلها آيات من الذكر الحكيم ، ولا يجوز لنا أن نجعل حدثا ما أو قصة معينة سببا لنزول آية معينة إلا برواية صحيحة ثابتة ، تتفق مكانا وزمانا مع تَنَزُّل الآية التي يُناط بها هذا الحدث أو هذه القصة .

لفت انتباهي وأنا أقرأ في كتب التفسير ، ظاهرة تتعلق بوجود رواياتٍ في أسباب النزول لا تتفق مضامينها من الأحداث والقصص مع مكان وزمان النزول ، ورأيت أن هذا مجال من مجالات النقد عند المحدثين ، وهو النقد الحديثي بالاعتماد على البعد الزماني والمكاني ، فرأيت جمع جملة من هذه الروايات والقيام بنقدها من منظور المكي والمدني ؛ لإبراز فضل علم النقد الحديثي في خدمة علوم القرآن الكريم .

مشكلة الدراسة :

تظهر مشكلة الدراسة في السؤال الآتي : ما دور النقد الحديثي لروايات أسباب النزول من منظور المكي والمدني ؟

وينبثق عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية :

1 . ما أسباب عدم التوافق فيما جاء في بعض روايات أسباب النزول مع زمن النزول ؟

2 . من الحَكَمُ في حال تعارض روايات أسباب النزول ومكية الآية أو مدنيتها ، هل نعدل في الحكم على الآية بأنها مكية أو مدنية من خلال سبب النزول ؟ أم نحكم على رواية سبب النزول بالصحة أو الضعف من خلال مكية الآية أو مدنيتها ؟

3 . ما الذي يقتضيه التعارض بين رواية سبب نزول الآية ومكيتها أو مدنيتها ؟

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى ما يأتي:

1 . بيان أسباب عدم التوافق بين سبب نزول الآية وزمان نزولها .

2 . تحديد الحَكَم في حال تعارض رواية سبب نزول الآية وزمن نزولها .

3 . إبراز مقتضيات التعارض بين رواية سبب نزول الآية ومكيتها أو مدنيتها .

أهمية الدراسة :

تظهر أهمية الدراسة من خلال ما يأتي :

1 . بيان أهمية ربط العلوم الشرعية فيما بينها ، فالبحث يبرز أهمية علم النقد الحديثي في خدمة علوم القرآن الكريم .

2 . إبراز قيمة الزمن في النقد للمنقول من خلال أنموذج زمني هو المكي والمدني .

3 . بيان طرق دفع التعارض بين سبب نزول الآيات وزمان نزولها .

الدراسات السابقة :

حظيت المتون بعناية المحدثين وخضعت لعمليات البحث والتفتيش بقصد التثبت من صحتها ، وسلامة الفهم لها ، وسلك المحدثون في نقدهم للمتن مسالك عدة منها :

أولا : عدم الاكتفاء بصحة السند ، واشتراط صحة المتن ؛ وذلك بخلوه من الشذوذ والعلة القادحة، فلا يقبل متنُ حديثٍ خالف راويه مَنْ هو أوثق منه أو أكثر عددا ، ولا يقبل متن حديث تصرّف راويه فيه فأخل بنقله وأحال معناه ؛ باختصاره أو بروايته بالمعنى .

ثانيا : قاموا بتتبع المرويات وسبرها ومعارضتها لبعضها ، فظهر المدرج في المتن ، والمُشْكِل والمختلف ، والناسخ والمنسوخ ، والمصحّف ، وغيرها من علوم المتن .

ثالثا : قاموا بعرض الحديث على صحيح النقل وصريح العقل ، فإن كان صحيح الإسناد موافقا لهما قُبل ، وإن كان مناقضا لهما ، قاموا برده ولو كان صحيح الإسناد .

رابعا : النظر في كون الحديث مما عليه العمل أم لا ؟

خامسا : النظر في الزمن الذي ورد فيه الحديث وعرضه على الوقائع التاريخية الثابتة [1].

عَنِيَ العلماء والباحثون بعلم أسباب النزول ، بجمع رواياتها ودراسة أسانيدها ونقدها وتمحيصها ، منها القديم والجديد ، فمن كتب السابقين : العجاب في بيان الأسباب للحافظ ابن حجر ، ولباب النقول في أسباب النزول للسيوطي ، ومن كتابات المعاصرين : المحرر في أسباب نزول القرآن من خلال الكتب التسعة ، د. خالد بن سليمان .

بينما هذا البحث يأخذ منحى آخر ، فهو نقد موجه للمتن ، بتسليط الضوء على روايات أسباب النزول من منظور المكي والمدني والنظر في مدى التوافق زمنيا بينهما.

---

[1] ينظر: العمري ، د. محمد علي قاسم ، **منهج النقد عند المحدثين** (27 . 28) ، الدميني ، د. مسفر عزم الله ، **مقاييس نقد متون السنة** (115 ، 131 . 132 ، 148 ، 181) .

ولا أعلم وجود كتابات في الموضوع من هذا الجانب ، فليس فيه دراسة سابقة حسب اطلاعي ، وقد جهدت في التنظير والتمثيل لهذه الدراسة .

منهجية الدراسة :

يستخدم الباحث المنهجين الاستقرائي والنقدي ، وذلك باستقراء جملة من روايات أسباب النزول والبحث عما تعارض منها مع المكي والمدني ، ونقدها نقدا حديثياً.

خطة الدراسة :

تكونت الدراسة من مقدمة ، وتمهيد ، ومبحثين ، فالمبحث الأول : الدراسة النظرية للنقد الحديثي لروايات أسباب النزول من منظور المكي والمدني ، والمبحث الثاني : الدراسة التطبيقية للنقد الحديثي لروايات أسباب النزول من منظور المكي والمدني ، وخاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة والتوصيات .

تمهيد :

إن نقد روايات أسباب النزول من منظور المكي والمدني ينبني على أصول ومسائل ، تظهر من خلال المثال الآتي . فالمثال يوضح المقال . : في الحديث أن النبي ﷺ لما رأى ما فُعِل بحمزة رضي الله عنه . ، قال : لأمثلن بسبعين واحد منهم جزاء ذلك ، فنزلت الآية (وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ) [النحل: ١٢٦] [2] .

لقائل أن يقول كيف تكون هذه الحادثة سببا لنزول الآية والآية مكية [3] ، فهي من سورة النحل التي نزلت في مكة قبل الهجرة ، ومقتل حمزة . رضي الله عنه . كان في أحد في السنة الثالثة من الهجرة في المدينة ، فكيف يتفق هذا وهذا ؟

وهذا التعارض قد يدفع بعدة احتمالات :

---

[2] أخرجه الطحاوي ، أبو جعفر أحمد بن محمد ، في " **شرح معاني الآثار** " (3 / 183 ، ح 5023) ، والطبراني ، سليمان بن أحمد في " **المعجم الكبير** " (3 / 143 ، ح 2937) ، والحاكم ، أبو عبد الله محمد بن عبد الله في "**المستدرك**" (3 / 218 ، ح 4894) بسند مداره على صالح المري وهو ضعيف عند الأئمة . وأخرجه الدارقطني ، أبو الحسن علي بن عمر في "**السنن**" (5 / 204 ، ح 4204) من طريق فيه عبد العزيز بن عمران ، فضعف الحديث لضعف عمران ، وأخرجه البيهقي ، أحمد بن الحسين في " **شعب الإيمان** " (2 / 185 ، ح 9235) من طريق فيه ابن أبي ليلى ويحيى بن عبد الحميد وهما ضعيفان ، فضعف هذا الحديث الذهبي في تعقبه لمستدرك الحاكم والهيثمي ، علي بن أبي بكر ، في "**مجمع الزوائد**" (6 / 119) .

[3] ينظر: ابن عطية ، القاضي أبو محمد عبد الحق ، **المحرر الوجيز** (10 / 157) ، ابن عاشور ، الشيخ محمد الطاهر ، **التحرير والتنوير** (14 / 93) .

الاحتمال الأول : أن الآية ليست مكية ، بل مدنية ، وإن كانت سورة النحل مكية ، لأن العلماء أجازوا أن تُسْتثنى آية مدنية من سورة مكية .

الاحتمال الثاني : أن النبي ﷺ تمثل هذه الآية المكية عند مقتل حمزة في المدينة وتلاها ، ولكن الراوي عبر عن التلاوة بسبب النزول .

الاحتمال الثالث : أن الآية نزلت مرة في مكة ومرة في المدينة ، كما هو مسلك بعض العلماء في دفع التعارض في مثل هذه الحالات .

الاحتمال الرابع : ضعف الرواية وعدم صحتها ، وعدم اعتبارها سببا للنزول .

بناء على ما سبق فإن التأصيل لمنهج النقد لبعض روايات أسباب النزول من منظور المكي والمدني ، يقتضي دراسة جملة من مسائل علوم القرآن الكريم ينبني عليها هذا النقد الحديثي ، وهذه المسائل هي :

1 . التعريف بسبب النزول وأهميته لبيان قيمة البحث في مثل هذه المسائل .

2 . دراسة الألفاظ الصريحة والمحتملة في أسباب النزول .

3 . تكرار نزول آيات من القرآن الكريم بين الإثبات والنفي .

4 . التعريف بالمكي والمدني .

5 . شروط نقد روايات أسباب النزول من منظور المكي والمدني .

المبحث الأول : الدراسة النظرية للنقد الحديثي لروايات أسباب النزول من منظور المكي والمدني.

المطلب الأول : التعريف بأسباب النزول .

ينقسم القرآن الكريم من حيث سبب النزول وعدمه إلى قسمين[4] :

القسم الأول : ما نزل ابتداء من غير سبق سبب نزول خاص ، وهو كثير في القرآن الكريم ، وذلك مثل الآيات التي اشتملت على الأحكام والآداب ، التي قصد بها ابتداء هداية الخلق وإرشادهم إلى ما فيه سعادتهم في الدنيا والآخرة .

القسم الثاني : ما نزل مرتبطا بسبب من الأسباب الخاصة ، كأن تقع حادثة أو يوجه سؤال للنبي صلى الله عليه وسلم فينزل القرآن بتبيان ما يتصل بهذه الحادثة أو بجواب هذا السؤال ، وهذا ما يعرف بسبب النزول.

من أوضح التعريفات لأسباب النزول قولهم فيه : هو ما نزلت الآية أو الآيات متحدثة عنه ، أو مبينة لحكمه أيام وقوعه [5] .

---

[4] ينظر : أبو شهبة ، د. محمد ، **المدخل لدراسة القرآن الكريم** (132) .

قلت : المراد بأيام وقوعه : أن تنزل الآية بعد الحدث أو السؤال مباشرة أو بعده بقليل ، ولا يصح أن يكون سبب نزول الآية حدثا وقع في المدينة ، ونزول الآية كان في مكة ، ومتى وجد ذلك فهو وهم من الراوي سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

المطلب الثاني : أهمية أسباب النزول .

لمعرفة سبب النزول أهمية كبيرة في فهم آيات القرآن الكريم ، والإحاطة بحِكَم الشريعة وأسرارها، والابتعاد عن الفهم السقيم لها ، يدل لذلك أن قدامة بن مظعون ظن جواز شرب الخمر استدلالا بقول الله تعالى : (لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا وَآَمَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا وَأَحْسَنُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ) [المائدة : 93] لأنه لم يكن على معرفة بسبب نزولها، فنزولها كان جوابا لسؤال عمن مات وكان قد شرب الخمر قبل تحريمها [6] .

وظن عروة بن الزبير عدم وجوب السعي بين الصفا والمروة أخذا من قوله تعالى : (إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا) [البقرة : ١٥٨] فبينت له أم المؤمنين عائشة ـ رضي الله عنها ـ أن اللفظ لا يدل على عدم الوجوب ، لأنه لو كان ذلك كذلك لكانت فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما ، وبينت له سبب نزولها ، وهو أن الأنصار كانوا يهلون لصنم اسمه مناة ، وكانوا يتحرجون ويمتنعون من السعي بين الصفا والمروة لمكان هذا الصنم ، فلما أسلموا سألوا النبي ﷺ عن ذلك فنزلت الآية [7].

وأسباب النزول في غالبها حكايات وقصص تعطي القارئ فهما صحيحا للآية ، وتَعْلَق الآية ومدلولها بذهن قارئها لارتباطها بسبب ، أكثر مما لو كانت عارية عن هذا السبب .

وما دام أن لأسباب النزول هذه الأهمية الكبيرة وجب تمحيص رواياتها ونقدها نصيحة لكتاب الله تعالى .

يقول د. سلطان العكايلة : (إن علم أسباب النزول لم يعط حقه حتى الآن في البحث والتحرير ، ولا يزال مفتقرا إلى منهج المحدثين في النقد ، لتخليصه من الدخيل ، وتسليط معلومات التاريخ الثابتة

---

[5] ينظر : المصدر السابق (132 . 133) .

[6] ينظر : البخاري ، محمد بن إسماعيل ، **صحيح البخاري** : (3 / 132، ح 2464) كتاب المظالم ، باب صب الخمر في الطريق . الشاطبي ، إبراهيم بن موسى ، **الموافقات** (3 / 259).

[7] ينظر : البخاري ، محمد بن إسماعيل ، **صحيح البخاري** (3 / 6 ، ح 1790) كتاب الحج ، باب يفعل في العمرة ما يفعل بالحج . النيسابوري ، مسلم بن الحجاج ، **صحيح مسلم:** (2 / 928 ، ح 1277) كتاب الحج ، باب بيان أن السعي بين الصفا والمروة ركن لا يصح الحج إلا به .

على رواياته ، وأظن أن تنفيذ هذه المهمة سوف يختصر كثيرا من الجهود المبذولة في حل الإشكالات التي لم يجد لها العلماء من جواب سوى القول في كثير من الأحيان بتكرر النزول ، توفيقا بين الروايات وما يعارضها من معلومات التاريخ ، مع أن الأصل كما ذكر الحافظ ابن حجر هو عدم تكرار النزول) [8] .

المطلب الثالث : التعبير عن سبب النزول .

لا طريق لمعرفة أسباب النزول إلا النقل الصحيح ، ولا مجال للعقل فيه إلا بالتمحيص والترجيح، قال الواحدي:(لا يحل القول في أسباب نزول القرآن إلا بالرواية والسماع ، ممن شاهدوا التنزيل، ووقفوا على الأسباب وبحثوا عن علمها ، وجدوا في الطِّلاب) [9] أي بالغوا في طلب العلم.

وقول الصحابي في سبب النزول له حكم المرفوع كما نبه على ذلك ابن الصلاح [10]وغيره من أئمة علوم الحديث ، لأنه قول فيما لا مجال للرأي فيه ، ويبعد كل البعد أن يقول ذلك من تلقاء نفسه ، فهو محمول على السماع أو المشاهدة .

وقول التابعي في سبب النزول له حكم المرفوع إلا أنه مرسل ، فقد يقبل إذا صح السند إليه ، وكان من أئمة التفسير الآخذين عن الصحابة ، كمجاهد وعكرمة وسعيد بن جبير ، أو اعتضد بمرسل آخر ونحو ذلك [11] .

والتعبير عن سبب النزول له صيغة صريحة ، وغير صريحة ، فإذا ذكر الراوي سؤالا أو حادثة ثم قال : فأنزل الله كذا ، فهذا اللفظ نص في بيان السبب .

بينما إذا قال : نزلت هذه الآية في كذا ، فقوله هذا ليس نصا في السببية ، بل يحتمل السببية ويحتمل بيان المعنى وما تضمنته الآية من الأحكام ، والقرائن هي التي تعيّن أحد هذين الاحتمالين أو ترجحه ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية : (قولهم : نزلت الآية في كذا يراد به تارة سبب النزول، ويراد به تارة أن ذلك داخل في الآية ، وإن لم يكن السبب ؛ كما تقول : عني بهذه الآية كذا)[12].

قلت : هذه قاعدة في دفع التعارض الواقع في عبارات السلف فيما نزلت به الآية ، فتحمل على التفسير وبيان معاني الآيات وتكون من اختلاف التنوع ، أما إذا اختلفت عبارات السلف في الصيغة الصريحة فلا بد عندئذ من الترجيح ، والنظر فيما يتوافق مع نزول الآية من الأحداث زمانا ومكانا .

---

[8] العكايلة ، د. سلطان ، **نقد الحديث بالعرض على الوقائع والمعلومات التاريخية** (67 . 68) .

[9] الواحدي ، أبو الحسن علي بن أحمد ، **أسباب نزول القرآن** (1 / 8) .

[10] ابن الصلاح ، عثمان بن عبد الرحمن ، **مقدمة ابن الصلاح** (1 / 50) .

[11] ينظر : أبو شهبة ، د. محمد ، **المدخل لدراسة القرآن الكريم** (134 . 135) .

[12]ابن تيمية ، أحمد بن عبد الحليم ، **مجموعة الفتاوى** (13 / 339) .

ويجدر التنبيه أنه أحيانا تحصل حادثة أو يوجه للنبي ﷺ سؤالا فَيَذْكُرُ آية من باب الاستشهاد بها ، جوابا للسؤال أو تبيانا للحادثة ، فيظن البعض أن النبي ﷺ قد أوحي إليه وأن الآية للتو نزلت ، فيقع في الوهم في التعبير عن التلاوة بسبب النزول .

المطلب الرابع : تكرار نزول آيات من القرآن الكريم بين الإثبات والنفي .

القول بتكرر نزول آيات من القرآن الكريم ، من المباحث القديمة المتجددة ، يبعثه ويغذيه بعض الروايات المتعارضة لأسباب النزول ، التي ألجأت عددا من العلماء إلى هذا القول لمّا أشكل عليهم الجمع أو الترجيح فيما بينها ، ولبيان سلامة هذا المسلك أو بطلانه في دفع تعارض الروايات ، سأقوم بدراسة هذه المسألة بالتفصيل ، وإليك البيان :

إذا تعددت الروايات في سبب النزول فإنها لا تخلو من ثلاث حالات:

الحالة الأولى : أن تكون جميع الروايات غير صريحة ؛ فتحمل حينئذ على أنها من قبيل التفسير وليس المراد ذكر سبب النزول.

الحالة الثانية : أن يكون بعضها صريح في السببية وبعضها غير صريح ؛ فالمعتمد حينئذ هو الصريح..

الحالة الثالثة : أن يكون الجميع صريحا ، وهذه لها حالات :

أ . أن يكون أحد الروايات صحيحا والآخر غير صحيح ؛ فالمعتمد حينئذ الصحيح .

ب . أن يكون الجميع صحيحاً ، وهنا يكون الجمع إن أمكن ، وإلا فالترجيح إن أمكن ، وإلا حمل على تعدد النزول وتكراره [13] .

والسؤال الذي يتبادر للذهن: هل تصح دعوى تكرار النزول؟

إن القول بتكرار النزول وتعدده لم يكن معلوما في القرون الثلاثة الأولى [14] ، وإنما لجأ إليه المتأخرون فراراً من ترجيح إحدى الروايات على الأخرى، وعلى كل فالمسألة فيها قولان لأهل العلم:

القول الأول : جواز تكرر نزول آيات وسور من القرآن الكريم .

قال به : ابن الحصار والسخاوي والزركشي وابن تيمية والسيوطي [15] ، وحجتهم في ذلك :

---

[13] ينظر : السيوطي ، جلال الدين ، **الإتقان في علوم القرآن** (1 / 122) .

[14] ينظر : عباس ، د. فضل حسن ، **إتقان البرهان في علوم القرآن** (301) .

[15] ينظر : السخاوي ، علي بن محمد ، **جمال القراء وكمال الإقراء** (1 / 34) . الزركشي ، محمد بن عبد الله ، **البرهان في علوم القرآن** (1 / 29) . ابن تيمية ، أحمد بن عبد الحليم ، **مجموعة الفتاوى** (13 / 340) ،السيوطي ، جلال الدين ، **الإتقان في علوم القرآن** (1 / 102)

أولاً : الحاجة لتكرر نزول آيات من القرآن الكريم ، والتي تتمثل في الأمور الآتية :

1. أن النزول يتكرر لغرض إنزال بقية الأحرف السبعة التي نزل القرآن عليها ، قال السخاوي: (فإن قيل : فما فائدة نزولها مرة ثانية ؟ قلت : يجوز أن تكون نزلت أول مرة على حرف واحد ، ونزلت في الثانية ببقية وجوهها نحو : ملك ومالك ، والسِّراط والصراط ، ونحو ذلك) [16] .

2. تذكير المخاطبين وموعظتهم بها، قال ابن الحصار :(قد يتكرر نزول الآية تذكيرا وموعظة)[17].

3 . تعظيم شأن المنزل وحفاظا عليه من النسيان ، قال الزركشي : (وقد ينزل الشيء مرتين تعظيما لشأنه ، وتذكيرا به عند حدوث سببه خوف نسيانه) [18] .

ثانياً : وجود أمثلة لروايات أسباب النزول المتعارضة ولا يمكن دفع التعارض فيها إلا بالقول بتعدد نزول القرآن أكثر من مرة ، يدل لذلك صنيع الحافظ ابن حجر في بعض الروايات وقوله : (الجمع أولى من دعوى النزول مرتين) [19] ، ففحوى كلامه يدل على جواز القول بتكرر النزول للآية الواحدة عند عدم إمكانية الجمع .

---

[16] . السخاوي ، علي بن محمد ، **جمال القراء وكمال الإقراء** (1 / 34)

[17] نقل قوله السيوطي في الإتقان (1 / 102) .

[18] الزركشي ، محمد بن عبد الله ، **البرهان في علوم القرآن** (1 / 29)

[19] ينظر : ابن حجر ، أحمد بن علي ، **العجاب في بيان الأسباب** (542) .

القول الثاني : لا يوجد في القرآن شيء تكرر نزوله [20]، واحتجوا بما يلي :

1 . لا يوجد دليل صحيح صريح على القول بتكرر نزول آيات من القرآن الكريم ، وأنه لم ينقل عن أحد من الصحابة رضوان الله عليهم القول بتكرار نزول شيء من آي القرآن ، ولو نظرت في تفسير الطبري لن تجد لهذه المسألة ذكر في الكتاب [21] .

2 . عدم الفائدة من تكرر النزول لأنه تحصيل حاصل ، وما ذكره الفريق الأول من فوائد لتكرار النزول لا يسلم به .

3 . لا يوجد مثال صحيح يستشهد به على صحة القول بتعدد النزول .

والذي أراه في هذه المسألة . بعد النظر والتأمل . هو القول بعدم تكرار نزول شيء من القرآن ، لضعف أدلة وحجج أصحاب القول الأول ، وإليك مناقشتها :

قولهم أن النزول يتكرر لغرض إنزال بقية الأحرف السبعة التي نزل القرآن بها ، فالجواب عليه من وجوه :

أ . أن من لازم هذا القول ارتباط الأحرف السبعة بأسباب النزول ، لأن النزول لن يتكرر إلا بوجود أسبابه .

والواقع أن الأحرف السبعة تخالف أسباب النزول في الموضوع والغاية ، فالغرض من تكرر النزول على فرض وقوعه معالجة ما يستدعي ذلك من القضايا الخاصة ، بينما الغرض من إنزال القرآن على سبعة أحرف التيسير والتسهيل على الأمة عامة في قراءة القرآن ، وفرق بينٌ بين الأمرين .

ب . يلزم من هذا القول وجود التغاير في الآيات التي ادعي تعدد نزولها ، فتنزل في المرة الأولى بحرف كذا وفي المرة الثانية بحرف كذا ، وهذا ما لا تجده في الأمثلة التي ذكروها لهذه القضية ، ولو وجد ذلك لحسم الخلاف في الأحرف السبعة ولعرفناها حق المعرفة .

ج . يلزم من هذا القول تضييق التيسير الذي جاء بطريق الأحرف السبعة في بعض الآيات والسور التي تعدد نزولها بحسب قولهم ، وهذا دليل بطلان هذا الاستدلال.

د . اختلاف أصحاب هذا القول في تعيين الآيات والسور التي تعدد نزولها دليل على ضعف هذا الاستدلال ، ألا ترى أن الخلاف الواقع في القراءات القرآنية قد أحصاه العلماء باختلاف الكلمة

---

[20] لا يتبادر لذهن القارئ الآيات المتشابهة التي أثبتت في مواضع مختلفة في القرآن مثل قوله تعالى : (تلك أمة قد خلت لها ما كسبت ولكم ما كسبتم ولا تسألون عما كانوا يعملون) البقرة : آية 134 ، وآية 141 .

[21] ينظر : عباس ، فضل حسن ، **إتقان البرهان في علوم القرآن** (301) .

والحرف والحركة ، فلو كان الأمر كما يقولون لما جاز الاختلاف في تعيين السور التي تعدد نزولها لمجيئها بأحرف متغايرة .

وأما قولهم : تذكير المخاطبين وموعظتهم بها ، فالجواب أن الذكرى تنال بالتدبر والتفكر لا بتكرار النزول ، ولو كان التذكير والموعظة يستلزم التكرار لترتب عليه استمرار النزول ودوامه إلى قيام الساعة ، لأن حاجة الناس للتذكير والموعظة لا تنقطع .

ثم إن النبي ﷺ كان يكثر من وعظ الناس يوم الجمعة بسورة " ق " وإن كان الأمر كما يقال لكانت هذه السورة أحرى أن يتكرر نزولها .

وأما قولهم : تعظيم شأن المنزل ، فالجواب أن يقال : المنزّل لا يفتقر للتكرار حتى يكون عظيما ، بل يكفيه تعظيما وتشريفا أنه كلام الله عز وجل ، فالقرآن كله عظيم ، ثم إن كان الأمر كذلك ، فلماذا لم يتكرر نزول آية الكرسي التي هي أعظم آية في القرآن الكريم .

وأما قولهم : تذكير رسول الله ﷺ بها خوف النسيان ، فغير وارد بعد أن تكفل الله تعالى بحفظ القرآن ، قال الله تعالى : (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) [الحجر : 9] ، وقوله تعالى : (سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنْسَى)[الأعلى : 6] .

فإن قال قائل إن الله عز وجل حفظ القرآن بتكرار نزوله حتى لا ينسى . فأقول : إن ذلك تم بمعارضة جبريلُ النبيَ صلى الله عليه وسلم القرآنَ في كل عام ، لا بتكرير نزوله ، وهل النسيان يستدعي أن يكرر نزول بعضه دون بعضه الآخر ؟ وهل يقال أن النبي ﷺ خفيت عليه دلالة آية في الاستدلال بها لحادثة حتى نزل الوحي مرة ثانية يدله على الاستشهاد بها ؟ في رأيي أن في هذا نسبة شيء للنبي ﷺ لا يليق بالراسخين من أهل العلم ! فكيف برسول الله ﷺ ؟! .

أما استدلالهم ببعض الروايات على تكرار النزول لتعارضها في الظاهر ، فسيأتي مناقشتها في الدراسة التطبيقية بمشيئة الله وحوله .

المطلب الخامس : التعريف بالمكي والمدني .

اختلف العلماء في تعريفهم للمكي والمدني على ثلاثة أقوال [22] :

القول الأول: أن المكي ما نزل قبل الهجرة والمدني ما نزل بعد الهجرة ، بغض النظر عن مكان النزول.

القول الثاني : أن المكي ما نزل في مكة ، والمدني ما نزل في المدينة .

القول الثالث : أن المكي ما كان خطابا لأهل مكة ، والمدني ما كان خطابا لأهل المدينة .

---

[22] ينظر : السيوطي ، جلال الدين ، **الإتقان في علوم القرآن** (1 / 37) .

وأولى الأقوال وأصحها هو القول الأول لأنه جامع وحاصر لكل الآيات والسور ، أما القول الثاني فَيَرِدُ عليه ما نزل من الآيات خارج مكة والمدينة ، مثل الآيات التي نزلت من سورة التوبة في رجوع النبي ﷺ من تبوك ، فعلى هذا القول لا تكن هذه الآيات لا مكية ولا مدنية ؟! .

وأما القول الثالث فيرد عليه ما كان خطابا للمسلمين والمؤمنين ، وهم في مكة والمدينة وفي غيرهما ، فهل سنحكم على ما كان خطابا للمسلمين بأنه مكي أم مدني أم ... ؟! .

إذا الاعتبار في المكي والمدني هو البعد الزمني ، وليس المكاني ، وعليه فقد تجد آيات مدنية نزلت في مكة لأن نزولها في مكة كان بعد الهجرة ، مثل قوله تعالى : (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا) [المائدة : 3] فقد نزلت على النبي ﷺ في حجة الوداع وهو واقف بعرفة ، والآية من سورة المائدة وهي سورة كلها مدنية .

المطلب السادس : طريق الحكم على الآية أو السورة بأنها مكية أو مدنية .

توصف الآية أو السورة بأنها مكية أو مدنية من خلال الرواية ، ومتى تعارض المكي والمدني وأسباب النزول فهو من باب تعارض الروايات الحديثية التي يجب الجمع أو الترجيح بينها .

هناك آيات وسور أتفق العلماء على وصفها بأنها مكية أو مدنية ، وهناك آيات وسور اختلفوا فيها، والكلام في هذه المسألة ينبني عليه النقد الحديثي لروايات أسباب النزول من منظور المكي والمدني ، لأنه لا يجوز لنا أن نقول أن رواية ما من روايات أسباب النزول تعارض زمن نزول الآية ، وزمن نزول الآية موضع خلاف بين أهل العلم ، فعندئذ تطرق الاحتمال فيسقط الاستدلال.

ولقائل أن يقول : كيف يكون المكي والمدني حَكَمًا على روايات أسباب النزول ، وروايات أسباب النزول هي الطريق في الحكم على الآية بأنها مكية أو مدنية ؟

الجواب : إن الحكم على الآية بكونها مكية أو مدنية ليس مقصورا على روايات أسباب النزول ، بل له طريقان : سماعي وقياسي .

السماعي من خلال :

أ . روايات أسباب النزول : قد تكون صحيحة صريحة متوافقة فيستدل بها على مكية الآية أو مدنيتها ، وقد تختلف وتتعارض وعندها فالحاجة ماسة للنقد والتمحيص والترجيح .

ب . ما ورد عن الصحابة في ذلك ، لأنهم شاهدوا التنزيل وعايشوه وعرفوا نزوله مكانا وزمانا، ولهذا قال ابن مسعود رضي الله عنه : (والله الذي لا إله غيره ما أنزلت سورة من كتاب الله إلا أنا أعلم أين نزلت ، ولا أنزلت آية من كتاب الله إلا أنا أعلم فيمن نزلت ، ولو أعلم أحدا أعلم مني بكتاب

الله تبلغه الإبل لركبت إليه) [23] ، وعليه فقد تجد أقوالا للصحابة متفقة في الحكم على الآية بكونها مكية أو مدنية فلا يُعدل عن قولهم ، وقد تجد روايات في أسباب النزول تقتضي أن تكون الآية من الوصف على خلاف الوارد عن الصحابة ، فعندئذ يقوى النقد لهذه الروايات .

القياسي : من خلال الضوابط والقواعد التي ذكرها العلماء للمكي والمدني والتي استنبطوها بالاستقراء ، من ذلك ما كان متعلقا بواقع الحال ، فمثلا الكلام عن المنافقين هو من خصائص الآيات المدنية ، لأن النفاق ظهر في المرحلة المدنية عندما ظهر للمسلمين قوة ودولة ، وكذلك الكلام عن الغزوات والمعارك من خصائص العهد المدني .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية معقبا على قول من قال إن سورة الحديد مكية : (وقد قيل إنها مكية ، وهو ضعيف ، لأن فها ذكر المنافقين ، وذكر أهل الكتاب ، وهذا إنما نزل في المدينة) [24] .

وأحيانا يحكم على الآية بأنها مكية أو مدنية من خلال سياق الآيات ونظمها ، فعندما يكون الكلام عن أشياء كانت واقعة في مكة ثم يذكر بعض العلماء استثناء آية من السورة بكونها مدنية ، فلا يقبل قوله إذا كان يلزم منه تفكيك النظم ومخالفة السياق ، وهذا مسلك نقدي عند المفسرين في الحكم على الروايات التي تخالف سياق الآيات باستثناء آية من آياته .

مما سبق أقول : الأصل أن يكون سبب النزول والحكم على الآية بكونها مكية أو مدنية متوافقا ، ولكن لما كان للمكي والمدني طرقا أوسع لمعرفته ولما نجد من تعارض بينهما استجزنا أن يكون المكي والمدني حكما على روايات أسباب النزول .

المطلب السابع : شروط نقد الروايات من منظور المكي والمدني :

الناظر في الأمثلة التطبيقية لهذه الوجهة النقدية ، يجد أن النقد بها يقوى أحيانا ، ويضعف أحيانا ، والمقياس في ذلك هو مدى توفر شروط النقد لروايات أسباب النزول من منظور المكي والمدني ، هي :

1. الاتفاق على مكية الآية أو مدنيتها ، وأن لا يقع خلاف معتبر في الحكم على الآية بأنها مدنية أو مكية ، لأنه متى تطرق الاحتمال لذلك سقط الاستدلال به عندئذ.

---

[23] البخاري ، محمد إسماعيل ، **صحيح البخاري** : (6 / 187 ، ح 5002) كتاب فضائل القرآن ، باب القراء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، .

[24] ابن تيمية ، أحمد بن عبد الحليم ، **مجموعة الفتاوى** (17 / 193) .

فمثلا : ورد في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم لما رأى ما فُعِل بحمزة ـ رضي الله عنه . ، قال : لأمثلن بسبعين واحد منهم جزاء ذلك ، فنزلت الآية (وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ) [النحل: ١٢٦] [25] .

مقتل حمزة . رضي الله عنه . كان في غزوة أحد في السنة الثالثة بعد الهجرة ، ووجه النقد للرواية هو : كيف تكون هذه الحادثة سببا للنزول مع أنها وقعت في المدينة ، والآية مكية ؟

فالجواب أن هذا النقد لا يتوجه للرواية لأن الخلاف قوي ومعتبر في الحكم على الآية بأنها مكية أو مدنية ، بل الراجح أنها مدنية ، وبالتالي فلا تعارض عندئذ .

2 . التناقض والتعارض زمنا بين نزول الآية والحدث الذي اعتبر سببا لنزولها ، وهذا لا يتأتى إلا إذا كان اللفظ الوارد نصا في السببية ، أما إذا كان واردا بلفظ التلاوة أو القراءة فلا تعارض عندئذ.

مثال ذلك : عن عبد الله بن مسعود ، قال : جاء حبر إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا محمد أو يا أبا القاسم إن الله تعالى يمسك السماوات يوم القيامة على إصبع ، والأرضين على إصبع ، والجبال والشجر على إصبع ، والماء والثرى على إصبع ، وسائر الخلق على إصبع ، ثم يهزهن ، فيقول : أنا الملك ، أنا الملك ، فضحك رسول الله ﷺ تعجبا مما قال الحبر، تصديقا له ، ثم قرأ : (وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ) الآية [الزمر : 67] [26] .

فالآية مكية ، وقصة الحبر مدنية ، لأن اليهود إنما كانوا في المدينة ، وهذا لا يعد مجالا من مجالات النقد من منظور المكي والمدني ، لأنه لا تعارض ولا تناقض بين الأمرين ، لأنه لم يأت في الرواية لفظ (فأنزل الله تعالى الآية) إنما الوارد أن النبي ﷺ تلا الآية وقرأها على الحبر ، فالآية مكية ، وقصة الحبر ليست سببا للنزول .

---

[25] سبق تخريجه وبيان ضعف أسانيده ص 4 .

[26] ينظر : البخاري ، محمد بن إسماعيل ، **صحيح البخاري** : (6 / 126 ، ح 4811) كتاب التفسير ، باب (وما قدروا الله حق قدره) ، النيسابوري ، مسلم بن الحجاج ، **صحيح مسلم** : (4 / 2147 ، ح 2786) كتاب صفة القيامة والجنة والنار .

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية للنقد الحديثي لروايات أسباب النزول من منظور المكي والمدني.

المطلب الأول: اقتضاء النقد الحديثي من منظور المكي والمدني تضعيف الرواية أو الحكم بكذبها .

1 . حديث فدك : لما نزلت الآية : (وَآَتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ) [الإسراء: 26] دعا رسول الله ﷺ فاطمة فأعطاها فدك)[27].

النظر في متن الحديث يورث شكا في صحته ؛ لأن الآية مكية [28] ، وفدك أرض فتحت مع خيبر سنة سبع من الهجرة فكيف يلتئم هذا مع هذا [29] .

فهذا يدل على ضعف هذه الرواية من منظور المكي والمدني ، وحتى نتأكد من صدق هذا المعيار في النقد الحديثي ، سأقوم بدراسة الحديث سندا ومتنا .

قال أبو بكر البزار : (حدثنا عباد بن يعقوب ، ثنا أبو يحيى التيمي، ثنا فضيل بن مرزوق ، عن عطية ، عن أبي سعيد ، قال : لما نزلت هذه الآية : (وَآَتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ)[الإسراء : 26] دعا رسول الله ﷺ فاطمة فأعطاها فدك .

ثم قال : لا نعلم رواه إلا أبو سعيد ولا حدث به عن عطية إلا فضيل ، ورواه عن فضيل أبو يحيى ، وحميد بن حماد ، وابن أبي الخوار) [30].

دراسة إسناد الحديث :

عطية : هو عطية العوفي تُكلم فيه ؛ ضعفه أحمد وأبو حاتم والنسائي ، وقال فيه ابن معين : صالح ، وقال أبو زرعة : لين ، وقال ابن عدي : يكتب حديثه ، وقال ابن حجر : يعد من شيعة أهل الكوفة [31] .

أبو يحيى التيمي : هو إسماعيل بن إبراهيم الأحول شيعي ، قال الذهبي: (مجمع على ضعفه)[32].

ولكن تابع أبا يحيى التيمي : حميدٌ بن حماد وابنُ أبي الخوار .

---

[27] البزار ، أبو بكر أحمد بن عمرو ، **مسند البزار** (3 / 55) . الجرجاني ، أبو أحمد بن عدي ، **الكامل في ضعفاء الرجال** (6 / 324) . الموصلي ، أبو يعلى أحمد بن علي ، **مسند أبي يعلى** (2 / 344) .

[28] ينظر: الألوسي ، محمود ، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني** (62/15 . 63) .

[29] ينظر : ابن كثير ، أبو الفداء إسماعيل ، **تفسير القرآن العظيم** (5 / 68) .

[30] البزار ، أبو بكر أحمد بن عمرو ، **مسند البزار** (3 / 55) .

[31] ينظر : ابن حجر ، أحمد بن علي ، **تهذيب التهذيب** (7 / 225) .

[32] الذهبي ، محمد بن أحمد ، **المغني في الضعفاء** (1 / 77) .

هكذا عبارة البزار : حميد بن حماد وابن أبي الخوار ، أي أنهما اثنان ، والحقيقة هما واحد ، والواو في عبارة (حميد بن حماد وابن أبي الخوار) مقحمة ، ولعل ذلك من بعض النساخ ، فإنه (حميد بن حماد بن أبي الخوار)[33] كما في " التهذيب" [34] وغيره من كتب الرجال ، وهو ضعيف.

وله متابعة من سعيد بن خثيم كما في " مسند أبي يعلى " ، قال : (قرأت على الحسين بن يزيد الطحان هذا الحديث فقال: هو ما قرأت على سعيد بن خثيم ، عن فضيل ، عن عطية ، عن أبي سعيد به)[35] .

وسعيد بن خيثم صدوق ، لكن الطريق إليه ليِّن فالطحان ليِّن الحديث [36] .

وله متابعة من علي بن عابس كما عند ابن عدي في " الكامل " قال : (حدثنا القاسم بن زكريا ، حدثنا عباد بن يعقوب ، حدثنا علي بن عابس ، عن فضيل يعني ابن مرزوق عن عطية ، عن أبي سعيد به) .

قال ابن عدي : ولعلي بن عابس أحاديث حسان ويروي عن أبان بن تغلب وعن غيره أحاديث غرائب، وهو مع ضعفه يكتب حديثه) [37] .

وأما قول البزار لم يروه إلا أبو سعيد الخدري ، فإن السيوطي قال : أخرجه ابن مردويه عن ابن عباس [38] ، ولعل ذكر ابن عباس من تخاليط (عطية) أو من بعض الضعفاء دونه [39] .

وقد عزا الهيثمي الحديث للطبراني [40] ، بحثت عنه فلم أجده .

دراسة متن الحديث.

1 . يخالف متن هذا الحديث ، قصة مجيء فاطمة رضي الله عنها بعد وفاة أبيها ﷺ إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه تسأله نصيبها مما ترك النبي ﷺ من خيبر وفدك ، واحتج رضي الله عنه بقوله ﷺ : (لا نورث، ما تركنا صدقة) [41] ، فلو كان النبي ﷺ قد أعطاها فدك وكانت في حوزتها

---

[33] نقل ابن كثير عبارة البزار على الصواب من غير ذكر الواو (5 / 68) .

[34] ابن حجر ، أحمد بن علي ، **تهذيب التهذيب** (3 / 37) .

[35] الموصلي ، أبو يعلى أحمد بن علي ، **مسند أبي يعلى** (2 / 344) .

[36] ينظر : ابن حجر ، أحمد بن علي ، **تقريب التهذيب** (1 / 169) .

[37] الجرجاني ، أبو أحمد بن عدي ، **الكامل في ضعفاء الرجال** (6 / 324) .

[38] السيوطي ، جلال الدين ، **الدر المنثور** (5 / 273) .

[39] ينظر : الألباني ، محمد ناصر الدين ، **السلسلة الضعيفة** (14 / 157) .

[40] الهيثمي ، علي بن أبي بكر ، **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد** (7 / 49) .

[41] ينظر : البخاري ، محمد بن إسماعيل ، **صحيح البخاري** :(4 / 79 ، ح 3091) كتاب فرض الخمس .

لما جاءت تطالب بها أبا بكر الصديق بعد وفاة النبي ﷺ ، ولهذا قال الذهبي عن هذا الحديث : (هذا باطل ، ولو كان وقع ذلك لما جاءت فاطمة رضي الله عنها تطلب شيئا هو في حوزها وملكها) [42] .

2 . الرواية تخالف منهج الإسلام في العدل بين الأولاد ، فهل يعطي النبي ﷺ فاطمة فدك دون أختيها ، وهما أم كلثوم وزينب [43] ؟! .

بعد دراسة سند ومتن الحديث يتبين صدق الحكم على الرواية من أول وهلة من منظور المكي والمدني ، ولهذا قال الألوسي : (على أن في القلب من صحة الخبر شيء بناء على أن السورة مكية وليست هذه من المستثنيات) [44] .

2 . قال الطبراني في " المعجم الكبير " : حدثنا يعقوب بن غيلان ، ثنا أبو كريب ، ثنا عبد الحميد الحماني ، عن النضر أبي عمر ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، قال : كان رسول الله ﷺ يُحْرَس ، فكان يرسل معه عمه أبو طالب كل يوم رجالا من بني هاشم يحرسونه ، حتى نزلت هذه الآية: (يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ) [المائدة: 67] ، فأراد عمه أن يرسل معه من يحرسه فقال: (يا عم إن الله عز وجل قد عصمني من الجن والإنس) [45] .

قال ابن كثير : (هذا حديث غريب وفيه نكارة ، فإن هذه الآية مدنية ، وهذا الحديث يقتضي أنها مكية)[46] .

ومما يؤكد هذا النقد أن أسانيد الحديث كلها ضعيفة ، فأخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" من طريق النضر بن عبد الرحمن ؛ ضعفه الأئمة أحمد وابن معين وأبو حاتم ، وقال فيه النسائي مرة : متروك [47] .

[42] الذهبي ، محمد بن أحمد ، **ميزان الاعتدال** : (3 / 135) .

[43] توفيت زينب في السنة الثامنة للهجرة (ابن حجر ، أحمد بن علي ، **الإصابة** : 8 / 152) ، وتوفيت أم كلثوم في السنة التاسعة للهجرة (**الإصابة** : 8 / 460) ، يعني بعد فتح خيبر .

[44] الألوسي ، محمود ، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني** (15 / 62) .

[45] الطبراني ، سليمان بن أحمد ، **المعجم الكبير** (11 / 256 ، ح 11663) .

[46] ابن كثير ، أبو الفداء إسماعيل ، **تفسير القرآن العظيم** (3 / 153) .

[47] ينظر : ابن حجر ، أحمد بن علي ، **تهذيب التهذيب** (10 / 442) .

وأخرجه الطبراني في " المعجم الأوسط" و" المعجم الصغير" [48] من حديث سعيد الخدري ومداره على المعلى بن عبد الرحمن وصفه غير واحد من النقاد كابن المديني والدارقطني بأنه كذاب ، وضاع [49] .

3 . روى ابن ماجة في "سننه" قال : حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى بن سعيد القطان قال: حدثنا عمرو ابن محمد العنقزي ، قال: حدثنا أسباط بن نصر ، عن السدي ، عن أبي سعيد الأزدي ، وكان قارئ الأزد ، عن أبي الكنود ، عن خباب ، في قوله تعالى : (وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ) [الأنعام: 52] ، قال: جاء الأقرع بن حابس التميمي ، وعيينة ابن حصن الفزاري ، فوجدا رسول الله ﷺ مع صهيب ، وبلال ، وعمار، وخباب ، قاعدا في ناس من الضعفاء من المؤمنين ، فلما رأوهم حول النبي ﷺ حقروهم ، فأتوه فخلوا به ، وقالوا: إنا نريد أن تجعل لنا منك مجلسا، تعرف لنا به العرب فضلنا، فإن وفود العرب تأتيك فنستحيي أن ترانا العرب مع هذه الأعبد ، فإذا نحن جئناك فأقمهم عنك ، فإذا نحن فرغنا فاقعد معهم إن شئت ، قال: (نعم) ، قالوا : فاكتب لنا عليك كتابا، قال : فدعا بصحيفة ، ودعا عليا ليكتب ، ونحن قعود في ناحية ، فنزل جبرائيل عليه السلام ، فقال: (وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ) [الأنعام : 52] [50] .

ما في هذه الرواية لا يصح لأن الآية مكية [51] ، وعيينة والأقرع بن حابس إنما وفدا مع بني تميم بالمدينة سنة الوفود [52] .

ومما يؤكد هذا النقد ضعف إسناد الحديث ، ففيه :

أسباط بن نصر كثير الخطأ يغرب وضعفه غير واحد من النقاد [53] . وأبو سعيد الأزدي وأبو الكنود لم يوثقهما غير ابن حبان [54]، ولم أجد لهما متابعا في ذكر الأقرع وعيينة ، فهو غير محفوظ .

---

[48] الطبراني ، سليمان بن أحمد ، **المعجم الأوسط** (21/4 ، ح 3510) ، **المعجم الصغير** (1 / 255 ، ح 418).

[49] ينظر : ابن حجر ، أحمد بن علي ، **تهذيب التهذيب** (10 / 238) .

[50] القزويني ، محمد بن يزيد بن ماجة ، **السنن** : (2 / 1382 ، ح 4127) كتاب الزهد ، باب مجالسة الفقراء .

[51] نقل ابن عبد البر الإجماع على مكية سورة الإنعام ، **التمهيد** (1 / 146) .

[52] ينظر : ابن عطية ، القاضي أبو محمد عبد الحق ، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** (2 / 265) ، ابن كثير ، أبو الفداء إسماعيل ، **تفسير القرآن العظيم** (3 / 260) .

[53] ينظر : ابن حجر ، أحمد بن علي ، **تهذيب التهذيب** (1 / 212) .

[54] المصدر السابق (12 / 213) .

والمعول عليه في سبب النزول ما أخرجه مسلم وغيره عن سعد بن أبي وقاص قال : لقد نزلت هذه الآية في ستة : أنا وعبد الله بن مسعود وبلال ورجل من هذيل ورجلان لست أسميهما ، فقال المشركون للنبي ﷺ : اطرد هؤلاء عنك لا يجترءون علينا ، فوقع في نفس رسول الله ﷺ ما شاء الله أن يقع فحدث نفسه ، فأنزل الله (وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ)[55] .

المطلب الثاني : اقتضاء النقد الحديثي من منظور المكي والمدني الترجيح بين الروايات الصحيحة .

تعارض روايات أسباب النزول ، هو صورة من صور مختلف الحديث ، الذي يستلزم دفع هذا التعارض إما بالجمع أو الترجيح ، ومن مسالك الترجيح بين هذه الروايات ، ترجيح الرواية الموافقة لوصف الآية بكونها مكية أو مدنية .

مثال : روايات سبب نزول قوله تعالى : (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا) [الإسراء : 85] .

أخرج الشيخان وغيرهما عن عبد الله بن مسعود ، قال : بينا أنا أمشي مع النبي ﷺ في خرب المدينة ، وهو يتوكأ على عسيب معه ، فمر بنفر من اليهود ، فقال بعضهم لبعض : سلوه عن الروح ؟ وقال بعضهم : لا تسألوه ، لا يجيء فيه بشيء تكرهونه ، فقال بعضهم : لنسألنه ، فقام رجل منهم ، فقال يا أبا القاسم : ما الروح ؟ فسكت ، فقلت : إنه يوحى إليه ، فقمت ، فلما انجلى عنه ، قال: (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا) [56] .

هذا الحديث يدل على أن سبب نزول الآية هو سؤال اليهود للنبي ﷺ عن الروح وأن نزولها كان في المدينة .

وفي رواية في "جامع الترمذي" وغيره عن ابن عباس ، قال : قالت قريش ليهود : أعطونا شيئا نسأل هذا الرجل ، فقال : سلوه عن الروح ، فسألوه عن الروح ، فأنزل الله تعالى (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا) .

---

[55] النيسابوري ، مسلم بن الحجاج ، **صحيح مسلم** : (4 / 1878 ، ح 2413) كتاب الفضائل ، باب في فضل سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه .

[56] البخاري ، محمد بن إسماعيل ، **صحيح البخاري** : (1 / 37 ، ح 125) كتاب العلم ، باب قوله تعالى (وما أوتيتم من العلم إلا قليلا) ، النيسابوري ، مسلم بن الحجاج ، **صحيح مسلم:** (4 / 2152 ، ح 2794) كتاب صفة القيامة والجنة والنار ، باب سؤال اليهود النبي صلى الله عليه وسلم عن الروح .

قال الترمذي : (هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه) [57] .

هذا الحديث يدل على أن سبب نزول الآية هو سؤال كفار قريش للنبي ﷺ عن الروح وأن نزولها كان في مكة .

مقتضى النقد الحديثي من منظور المكي والمدني هو الترجيح بين الروايتين لأن الآية إما أن تكون مكية أو مدنية ، وهاتان الروايتان متعارضتان فيلزم الترجيح ، وأما القول بتعدد النزول فسبق إبطاله ، والذي يترجح من هاتين الروايتين هي رواية عبد الله بن مسعود على رواية ابن عباس لعدة مرجحات وهي :

1 . رواية ابن مسعود في "الصحيحين" بخلاف رواية ابن عباس فهي في "جامع الترمذي" ، وبلا شك أن ما في "الصحيحين" أرجح مما في "جامع الترمذي".

2 . رواية ابن مسعود اتفق العلماء على اتصال إسنادها ، بخلاف رواية ابن عباس فهي مرسلة وبلا شك أن الرواية الموصولة أرجح من المرسلة .

والدليل على أن رواية ابن عباس مرسلة ، ما يقتضيه النقد من منظور المكي والمدني ، فسبب النزول حسب روايته هو سؤال قريش للنبي ﷺ عن الروح ، فهو يروي حدثا وقع في مكة ، وقد توفي رسول الله ﷺ ولابن عباس من العمر ثلاث عشر سنة [58] ، بمعنى أنه أدرك من العهد المكي مدة سنتين أو ثلاثة ، وهذه الفترة من العمر لا تمكن الإنسان من التحمل والحفظ وبالتالي رواية ابن عباس مرسلة .

3 . رواية ابن مسعود رواية المشاهد للقصة الحاضر لها فهو أعلم بما روى ، بخلاف رواية ابن عباس الذي لم يحضر القصة ولم يشاهدها .

مما سبق يتبين رجحان رواية ابن مسعود التي في "الصحيحين" على رواية ابن عباس التي في "جامع الترمذي" ، وتكون رواية الترمذي شاذة .

جمع بعض العلماء [59] بين الروايتين بأن قال إن الآية مكية نزلت في مكة ، وأن عبد الله بن مسعود ظن أن النبي ﷺ يوحى إليه ـ كما جاء في إحدى روايات البخاري [60] ـ وأن الأمر على خلاف ذلك ، إنما كان الحال أن النبي ﷺ استحضر الآية ثم تلاها ، فظن ابن مسعود أنه قد أوحي إليه .

---

[57] الترمذي ، محمد بن عيسى ، **جامع الترمذي:** (5 / 155 ، ح 3140) كتاب التفسير ، باب ومن سورة بني إسرائيل.

[58] ينظر : ابن حجر ، أحمد بن علي ، **الإصابة في تمييز الصحابة** (4 / 122) .

[59] ينظر : عباس ، فضل حسن ، **إتقان البرهان في علوم القرآن** (312) .

قلت : هذا مردود بما جاء من الألفاظ الأخرى في "البخاري" مثل لفظ " فلما انجلى الوحي عنه " [61] ، ولفظ " فعلمت أنه يوحى إليه " [62] ، ولفظ " فعرفت أنه يوحى إليه ، فتأخرت عنه حتى صعد الوحي " [63] ، فكلها ألفاظ صريحة في سبب النزول .

المطلب الثالث : اقتضاء النقد الحديثي من منظور المكي والمدني الحكم بالوهم على الراوي في التعبير عن التلاوة بسبب النزول .

من أوهام الرواة في روايات أسباب النزول التعبير عن التفسير والاستدلال بالآية بالنزول ، ومنهم من يعبر عن تلاوة الآية والاستشهاد بها بالنزول ، وهذه الأوهام يمكن كشفها بمنظور المكي والمدني ، ومثال ذلك ما أخرجه النسائي في " السنن الكبرى " بإسناده عن عبد الله بن مسعود ، قال : جاء حبر من اليهود إلى النبي ﷺ قال : إذا كان يوم القيامة جعل الله السموات على إصبع ، والأرضين على إصبع ، والجبال والشجر على إصبع ، والماء والثرى على إصبع، والخلائق كلها على إصبع ، ثم يهزهن فيقول: « أنا الملك أنا الملك » فلقد رأيت رسول الله ﷺ يضحك ، فأنزل الله تبارك وتعالى : (وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ) [الزمر: ٦٧] [64] .

هذا الرواية مشكلة بأن الآية مكية وهذه القصة وقعت في المدينة لأن هذا الحبر اليهودي هو من أهل المدينة [65] ، والجواب عن هذا الإشكال أن نقول أن الراوي وقع في الخطأ فعبر عن تلاوة النبي ﷺ للآية بلفظ يدل على النزول، يدل على ذلك كل الروايات لهذا الحديث التي في "الصحيحين"

[60] البخاري ، محمد بن إسماعيل ، **صحيح البخاري** : (9 / 135 ، ح 7456) كتاب التوحيد ، باب ولقد سبقت كلمتنا لعبادنا المرسلين.

[61] البخاري ، محمد بن إسماعيل ، **صحيح البخاري** : (1 / 37 ، ح 125) كتاب العلم ، باب قوله تعالى (وما أوتيتم من العلم إلا قليلا).

[62] البخاري ، محمد بن إسماعيل ، **صحيح البخاري** : (6 / 87 ، ح 4721) كتاب التفسير ، باب ويسألونك عن الروح.

[63] البخاري ، محمد بن إسماعيل ، **صحيح البخاري** : (9 / 96 ، ح 7297) كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ، باب ما يكره من كثرة السؤال وتكلف ما لا يعنيه.

[64] النسائي ، أحمد بن شعيب ، **السنن الكبرى** : (155/7: 7689 .) كتاب النعوت ، باب قوله (ولتصنع على عيني).

[65] ينظر : ابن عاشور ، الشيخ محمد الطاهر ، **التحرير والتنوير** (23 / 311) .

جاءت بلفظ ثم قرأ رسول الله ﷺ الآية ، ثم تلا الآية [66]، وبهذا يزول الإشكال بأن الآية نزلت في مكة ثم لما وقع السؤال من اليهودي في المدينة قرأ النبي ﷺ عليه الآية .

قال ابن عطية (فرسول الله ﷺ تمثل بالآية وقد كانت نزلت) [67] ، وقال ابن عاشور : (وفي بعض روايات الحديث فنزل قوله تعالى : (وما قدروا الله حق قدره) وهو وهم من بعض رواته، وكيف وهذه مكية ، وقصة الحبر مدنية) [68] .

ويجدر التنبيه إلى توسع بعض الباحثين في الحكم على الراوي بالوهم في التعبير عن التلاوة بالنزول على سبيل الاحتمال ، وهذا ما لا يوافق ولا يقر فاعله عليه ، لأن النقد الحديثي لا يثبت بالاحتمال .

مثال : بيان سبب نزول قول الله تعالى : (وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلَفًا مِنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرَى لِلذَّاكِرِينَ) [هود : ١١٤] .

أخرج البخاري ومسلم في "صحيحيهما" عن ابن مسعود ، أن رجلا أصاب من امرأة قبلة ، فأتى النبي ﷺ ، فأخبره فأنزل الله عز وجل : (وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلَفًا مِنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ) [هود : ١١٤] فقال الرجل: يا رسول الله ألي هذا ؟ قال:(لجميع أمتي كلهم)[69]، وفي لفظ لمسلم : قال الرجل (يا رسول

الله إني عالجت امرأة في أقصى المدينة ، وإني أصبت منها ما دون أن أمسها ، فأنا هذا فاقض في ما شئت ، فقال له عمر: لقد سترك الله ، لو سترت نفسك ، قال : فلم يرد النبي ﷺ شيئا ، فقام الرجل فانطلق ، فأتبعه النبي ﷺ رجلا دعاه ، **وتلا عليه هذه الآية**) [70] .

حكم بعض العلماء على اللفظ الذي جاء في رواية البخاري (فانزل) الذي هو نص في السببية بالوهم ، ورأى أن ما جاء في الرواية الأخرى عند مسلم (وتلا عليه الآية) هو الصحيح ، لكون

---

[66] البخاري ، محمد بن إسماعيل ، **صحيح البخاري** : (6 / 126 ، ح 4811) كتاب تفسير القرآن ، باب قوله : (وما قدروا الله حق قدره) ، النيسابوري ، مسلم بن الحجاج ، **صحيح مسلم** : (4 / 2147 ، ح 2786) كتاب صفة القيامة والجنة والنار .

[67] ابن عطية ، القاضي أبو محمد ، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**(14 / 102) .

[68] ابن عاشور ، الشيخ محمد الطاهر ، **التحرير والتنوير** (24 / 63 . 64) .

[69] البخاري ، محمد بن إسماعيل ، **صحيح البخاري** : (1 / 111 ، ح 526) كتاب الصلاة ، باب الصلاة كفارة ، النيسابوري ، مسلم بن الحجاج ، **صحيح مسلم** : (4 / 2115، ح 2763) ، كتاب التوبة ، باب قوله تعالى (إن الحسنات يذهبن السيئات) .

[70] النيسابوري ، مسلم بن الحجاج ، **صحيح مسلم** : (4 / 2115، ح 2763) .

هذه الآية مكية التي هي من سورة هود التي اتفق العلماء على مكيتها بلا استثناء منها ، والقصة المذكورة كانت قد وقعت في المدينة بدليل قول الرجل : إني عالجت امرأة في أقصى المدينة ، فالحدث وقع في المدينة ، فالجمع بين كون الآية مكية والحدث في المدينة ، أن نقول أن الآية نزلت في مكة ولما سأل الرجلُ سؤاله تلا النبي صلى الله عليه وسلم الآية تلاوة لا أنها نزلت عليه كما هو لفظ البخاري .

وقد استدلوا على القول بمكية الآية سياق الآيات في السورة الذي يحتم ذلك [71] .

قلت : هذا النقد مردود ، لأنه ينبغي أن نثبت الأصل ثم نبني عليه ، والقول بأن الآية مكية بالاتفاق لا يسلم لهم ، بل الصحيح هو القول بمدنية الآية ، وذلك لعدة أمور :

1 . رواية الصحيحين الصريحة بكون هذه الآية نزلت في المدينة ، فالرجل الذي نزلت الآية بسبب سؤاله هو أنصاري مدني .

2 . بطلان القول بالإجماع على مكية سورة هود كاملة بلا استثناء ، فروي عن ابن عباس وقتادة أنها مدنية [72] ، قال البقاعي بعد أن ذكر حديث البخاري عن ابن مسعود في سبب نزول هذه الآية : (وهذا الحديث يؤيد قول ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أن هذه الآية من هذه السورة المكية مدنية) [73] .

3 . استدلالهم بسياق الآيات على مكية الآية لا يصح ، لأن ابن كثير ذكر احتمال أن الآية نزلت قبل فرض الصلوات الخمس ، لما جاء في الآية من الأمر بالصلاة طرفي النهار وهذا ما كان إلا قبل الهجرة ، وعليه فالآية مكية ، وهذا بعيد كما قال محمد الأمين الشنقيطي لأن الآية نزلت في المدينة كما هي رواية البخاري بعد فرض الصلوات بزمن ، فهي على التحقيق مشيرة لأوقات الصلاة ، وهي آية مدنية في سورة مكية) [74] .

ومما سبق يتبين ضعف هذا النقد لاختلال شرط من شروط النقد الحديثي من منظور المكي والمدني

---

[71] ينظر : ابن كثير ، أبو الفداء إسماعيل ، **تفسير القرآن العظيم** (2 / 478) . الزركشي ، محمد بن عبد الله ، **البرهان في علوم القرآن** (1 / 54) ، قطب ، سيد قطب ، **في ظلال القرآن** (4 / 1840) . عباس ، فضل حسن ، **إتقان البرهان في علوم القرآن** (1 / 308) .

[72] السيوطي ، جلال الدين ، **الإتقان في علوم القرآن** (1 / 45) .

[73] البقاعي ، إبراهيم بن عمر ، **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور** (3 / 587) .

[74] ينظر : الشنقيطي ، محمد الأمين ، **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن** (1 / 379) .

المطلب الرابع : اقتضاء النقد الحديثي من منظور المكي والمدني الحكم بالإدراج لسبب النزول.

قد يقع الراوي بالوهم عند روايته قصة ما ، فيدرج آية بعد القصة ويصرح بأنها سبب للنزول ، ويكمن الكشف عن هذا الإدراج في مراحله الأولى بمعارضة القصة لمكية الآية أو مدنيتها.

مثال : سبب نزول قوله تعالى : (إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآَثَارَهُمْ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ) [يس: ١٢] .

أخرج الترمذي بإسناده عن أبي سعيد الخدري ، قال: كانت بنو سلمة في ناحية المدينة فأرادوا النقلة إلى قرب المسجد فنزلت هذه الآية : (إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآَثَارَهُمْ) فقال رسول الله ﷺ : إن آثاركم تكتب فلا تنتقلوا [75] .

ما ذكر في الحديث من سبب للنزول غريب لأن سورة يس مكية بالإجماع [76] ، فهذا يورث شكا في صحة هذه الرواية ، وتأكيدا لصحة هذا النقد فلا بد من دراسة أسانيد الحديث .

الحديث أخرجه الترمذي والحاكم [77] من طريق إسحاق بن يوسف الأزرق ، عن سفيان الثوري ، عن أبي سفيان ، عن أبي نضرة ، عن أبي سعيد الخدري .

في إسناد الحديث أبو سفيان وهو طريف بن شهاب ، قال فيه أحمد : ليس بشيء ولا يكتب حديثه ، وقال ابن معين : ضعيف الحديث ، وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث ليس بالقوي ، وقال البخاري : ليس بالقوي عندهم ، وقال أبو داود : ليس بشيء وقال مرة واهي الحديث ، وقال النسائي : متروك الحديث ، وقال ابن عدي : روى عنه الثقات وإنما أنكر عليه في متون الأحاديث أشياء لم يأت بها غيره [78] .

وله شاهد عند ابن ماجة [79] ، والطبراني في " المعجم الكبير" [80] من رواية إسرائيل ، عن سماك، عن عكرمة ، عن ابن عباس .

---

[75] الترمذي ، محمد بن عيسى ، **جامع الترمذي** : (5 / 216 ، ح 3226) أبواب تفسير القرآن ، باب ومن سورة يس .

[76] ابن عطية ، القاضي أبو محمد ، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** (13 / 185) ، ابن كثير ، أبو الفداء إسماعيل ، **تفسير القرآن العظيم** (3 / 566) ، ابن عاشور ، الشيخ محمد الطاهر ، **التحرير والتنوير** (22 / 356) .

[77] الحاكم ، أبو عبد الله محمد ، **المستدرك على الصحيحين** (2 / 428) .

[78] ابن حجر ، احمد بن علي ، **تهذيب التهذيب** (5 / 12) .

[79] القزويني ، محمد بن يزيد بن ماجة ، **السنن** : (1 / 258 ، ح 785) كتاب المساجد والجماعات ، باب الأبعد فالأبعد من المسجد أعظم أجرا .

[80] الطبراني ، سليمان بن أحمد ، **المعجم الكبير** (12 / 8 ، ح 12310) .

قال البوصيري : هذا إسناد ضعيف موقوف ، فيه سماك وهو ابن حرب وإن وثقه ابن معين وأبو حاتم ، فقد قال أحمد : مضطرب الحديث ، وقال يعقوب بن شيبة : روايته عن عكرمة مضطربة وروايته عن غيره صالحة [81] .

ثم إن الحديث أخرجه الشيخان [82] وليس فيه ذكر الآية أصلا ، ففي صحيح مسلم من رواية أبي نضرة ، عن جابر بن عبد الله ، قال: خلت البقاع حول المسجد ، فأراد بنو سلمة أن ينتقلوا إلى قرب المسجد ، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ ، فقال لهم : « إنه بلغني أنكم تريدون أن تنتقلوا قرب المسجد »، قالوا : نعم ، يا رسول الله قد أردنا ذلك ، فقال : « يا بني سلمة دياركم تكتب آثاركم ، دياركم تكتب آثاركم » ، وهذا كله يدل على ضعف ما جاء في الروايات من ذكر سبب النزول.

ثم إن سياق الآيات يأبى أن يكون هذا الحدث سبب لنزولها ، لأن حديث الآية عن الموتى ، بينما الحديث في الأحياء فكيف تنزل الآية بسببه [83] .

والذي يظهر لي مما سبق أن الراوي لسبب النزول اشتبه عليه التقارب في لفظ الآية والحديث مما تسبب له في إدراج الآية والتعبير قبلها بصيغة تصرح بسببية النزول .

المطلب الخامس: اقتضاء النقد الحديثي من منظور المكي والمدني إبطال النسخ المدعى.

ورد في حديث أخرجه البخاري ومسلم [84] ما مضمونه : أن جمعا من الصحابة معهم رسول الله ﷺ كانوا في سفر فناموا عن صلاة الفجر ولم يوقظهم إلا حر الشمس ، فلما استيقظوا لم يصلوا إثر استيقاظهم ، بل أمرهم النبي ﷺ بالمسير ثم صلوا بعد ذلك ... الحديث .

يرى ابن وهب أن تأخير قضاء الفائتة الوارد في الحديث منسوخ بقوله تعالى : (وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي) [طه : 14] .

رد الحافظ ابن حجر على ابن وهب ادعاء النسخ بأن الآية مكية ، والحديث مدني ، فكيف ينسخ المتقدم المتأخر [85] .

---

[81] البوصيري ، أحمد بن أبي بكر ، **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه** (1 / 101) .

[82] البخاري ، محمد بن إسمايل ، **صحيح البخاري** : (3 / 23 ، ح 1887) كتاب فضائل المدينة ، باب كراهية النبي ﷺ أن تعرى المدينة ، النيسابوري ، مسلم بن الحجاج ، **صحيح مسلم** : (1 / 462 ، ح 665) كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب فضل كثرة الخطا إلى المساجد .

[83] ينظر : ابن عاشور ، محمد الطاهر ، **التحرير والتنوير** (22 / 356) .

[84] ينظر : البخاري ، محمد بن إسماعيل ، **صحيح البخاري** : (1 / 76 ، ح 344) كتاب التيمم ، باب الصعيد الطيب وضوء المسلم ، النيسابوري ، مسلم بن الحجاج ، **صحيح مسلم** : (1 / 474 ، ح 682) كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها .

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن ما هو مستند الحافظ ابن حجر في حكمه على الحديث بأنه مدني ؟ قلت : راوي الحديث هو عمران بن حصين لم يسلم إلا في خيبر[86] ، وهو يقول في هذا الحديث كنا في سفر مع النبي ﷺ .

المطلب السادس: اقتضاء النقد الحديثي من منظور المكي والمدني الحكم بانقطاع السند.

1 . أخرج الإمام البخاري في صحيحه [87] بإسناده عن أنس بن مالك ، قال : قال أبو جهل : اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء، أو ائتنا بعذاب أليم ، " فنزلت (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ) [الأنفال : 33].

هذا الحديث مرسل صحابي لأن أنس بن مالك أنصاري من سكان المدينة ، ويروي هذا الحديث يقول فيه : قال أبو جهل ؟! ، وهو لا يعرف أبا جهل ولم يسمع منه ، وقد كان صغير السن وقتها ، وإن قال قائل أن أبا جهل قال ذلك في غزوة بدر لكون سورة الأنفال نزلت في غزوة بدر وهي الغزوة التي قتل فيها أبو جهل ، فالجواب أن نقول إن هذه المقولة قالها أبو جهل في مكة لأن الله تعالى يقول : (وما كان الله معذبهم وأنت فيهم) فعند الدعاء كان النبي ﷺ فيهم ، ولم يكن فيهم إلا حين كان بمكة قبل الهجرة ، وقول الله تعالى (وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون) لو كان الاستغفار يوم بدر لما وقع عليهم العذاب من القتل والأسر ، لأن الاستغفار يمنع العذاب بنص الآية ، فدل هذا على أن الاستغفار كان في الزمن الذي كان النبي ﷺ فيه بمكة ، ويضاف لما سبق أن الله تعالى بدأ الآية بقوله (وإذ) وهي ظرف لما مضى من الزمان ، ومثلها الآية التي قبلها (وإذ يمكر بك الذين كفروا ليثبتوك) فالآيات تذكر رسول الله ﷺ بما ناله من الكافرين .

---

[85] ينظر : ابن حجر ، احمد بن علي ، **فتح الباري** (1 / 450) ، وَصَفَ الحافظ ابن حجر الحديث بأنه مدني ، وهذا قلما تجده في علم الحديث ، مع إمكانية تصنيف جملة كبيرة من الأحاديث بكونها مكية أو مدنية ، فمثلا عندما يتضمن الحديث الكلام عن المنافقين أو العقوبات أو المغازي ، فهذا كله للحديث المدني لأن مثل هذه الأمور لم تقع إلا في المدينة ، وهذا له فائدة في إثبات النسخ أو إبطاله لمعرفة المتقدم والمتأخر ، وله دور في معرفة اتصال الأسانيد وانقطاعها ، وما ذكرته في هذا البحث من النقد لروايات أسباب النزول ، في تصوري يمكن تطبيقه على روايات أسباب الورود للأحاديث من منظور المكي والمدني .

[86] ابن حجر ، أحمد بن علي ، **الإصابة في تمييز الصحابة** (4 / 585) .

[87] البخاري ، محمد بن إسماعيل ، **صحيح البخاري** : (6 / 62 ، ح 4649) كتاب التفسير ، باب قوله تعالى (وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم) .

فإن قال قائل : هذا الكلام لا فائدة منه لكون مراسيل الصحابة مقبولة ! ، قلت : لا شك أنها مقبولة ، لكن إن وقع تعارض بين روايتين تقدم الموصولة على المرسلة ، وتقدم رواية المباشر المشاهد للقصة على رواية الغائب عنها ، كما مر بنا سابقا في سبب نزول آية الروح .

2 . أخرج الإمام البخاري في "صحيحه" [88] بإسناده عن أبي هريرة ، قال : قام رسول الله ﷺ حين أنزل الله (وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ) [الشعراء : 214] قال: « يا معشر قريش – أو كلمة نحوها – اشتروا أنفسكم لا أغني عنكم من الله شيئا ، يا بني عبد مناف لا أغني عنكم من الله شيئا، يا عباس بن عبد المطلب لا أغني عنك من الله شيئا ، ويا صفية عمة رسول الله لا أغني عنك من الله شيئا ، ويا فاطمة بنت محمد سليني ما شئت من مالي لا أغني عنك من الله شيئا » .

هذا الحديث مكي لأن الحدث وقع أول بعثة النبي ﷺ ، وأبو هريرة إنما أسلم في السنة السابعة للهجرة فلم يكن وقتئذ ، وعليه فالحديث مرسل صحابي .

قال الحافظ ابن حجر : (هذا من مراسيل الصحابة وبذلك جزم الإسماعيلي لأن أبا هريرة إنما أسلم بالمدينة وهذه القصة وقعت بمكة) [89] .

الخاتمة

النتائج والتوصيات

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية :

أولاً : المكي والمدني وأسباب النزول ، عِلْمان بينهما صلات وروابط وثيقة ؛ فكلاهما أخذ طابعا زمنيا ، فأسباب النزول هي الأحداث والتساؤلات والإشكالات التي تحدث وتنزل الآيات مبينة لها أيام وقوعها ، والمكي والمدني يبين زمن نزول الآية أو السورة أكان قبل الهجرة أم بعدها ؟.

ثانياً : المكي والمدني هو الحَكَمُ والميزان الذي توزن به روايات أسباب النزول ، وليس العكس ، وذلك لإمكانية الحكم على الآية بكونها مكية أو مدنية من غير طريق أسباب النزول ، بدليل معرفة مكية الآية أو مدنيتها ولو لم يكن لها سبب نزول ، فقد يُعرف المكي والمدني من أقوال الصحابة الذين عايشوا التنزيل ، أو من الضوابط التي استنبطها العلماء بالاستقراء لهما ، أو من خلال وقائع الحال التي تختص بها كل مرحلة من العهد المكي والمدني ، بينما أسباب النزول لا طريق لمعرفتها إلا من خلال الروايات.

---

[88] البخاري ، محمد بن إسماعيل ، **صحيح البخاري** : (6 / 111 ، ح 4771) كتاب التفسير ، باب قوله تعالى (وأنذر عشيرتك الأقربين).

[89] ابن حجر ، أحمد بن علي ، **فتح الباري** (8 / 502) .

ثالثاً : لا يتوجه النقد لروايات أسباب النزول من منظور المكي والمدني ، إلا بعد ثبوت الأصل وهو مكية الآية أو مدنيتها ، ووجود التعارض بين زمني النزول وسببه .

رابعاً : يظهر النقد الحديثي لأسباب النزول من منظور المكي والمدني ببيان ضعف الرواية تارة، وتارة في الترجيح بين رواياتها الصحيحة ، وتارة ببيان وهم الراوي في التعبير عن التلاوة بلفظ صريح في سبب النزول ، وتارة ببيان إدراج سبب النزول في الرواية ، وتارة بإبطال النسخ المدعى ، وتارة ببيان انقطاع السند .

خامساً : الترجيح بين روايات أسباب النزول بما يتوافق مع المكي والمدني ، مسلك من مسالك الترجيح يضاف لقواعد الترجيح التي ذكرها العلماء .

سادساً : نهج بعض العلماء طريقا لدفع التعارض بين روايات أسباب النزول ، هو القول بتكرار النزول ، وهو منهج ضعيف ليس له مستند قويم .

سابعاً : النقد الحديثي لروايات أسباب النزول من منظور المكي والمدني ، مظهر من مظاهر خدمة علم النقد الحديثي لعلوم القرآن الكريم .

التوصيات:

توصي الدراسة بما يأتي:

1 . من خلال البحث والتفتيش ، ظهر لي أن من مسالك النقاد في الترجيح بين روايات أسباب النزول هو الاحتكام للسياق القرآني ونظمه ، وربما ردَّ بعضُهم رواياتٍ صحيحةً لمخالفتها سياق الآيات ، وفي نظري هذا جزئية جديرة بالدراسة والتقويم .

2 . نقد روايات أسباب ورود الحديث النبوي من هذه الوجهة النقدية ، لأنه ينطبق عليها ما ينطبق على روايات أسباب النزول .

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

1 . الألباني ، محمد ناصر الدين ، **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها** . مكتبة المعارف ، الرياض ، ط 1 ، 6 ج .

2. الألوسي ، السيد محمود ، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني** ، تحقيق محمد أحمد الأمد ، دار إحياء التراث ، بيروت ، ط 1 ، 1421هـ . 2000 م .

3 . البخاري ، محمد بن إسماعيل، **صحيح البخاري** ، دار ابن كثير ، بيروت ، ط 3 ، 407 م.

4 . البزار ، أبو بكر أحمد بن عمرو ، **مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار** . تحقيق محفوظ الرحمن زين الله وآخرون ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ، ط 1 ، 2009م .

5 . البقاعي ، **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور** ، عناية عبد الرزاق غالب ، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان ، ط 1 ، 1415 هـ . 1995 م .

6. البوصيري ، أحمد بن أبي بكر ، **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه** . تحقيق محمد المنتقى ، دار العربية ، بيروت ، ط 2 ، 1403 هـ .

7 . البيهقي ، أحمد بن الحسين ، **السنن الكبرى** . تحقيق محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط 3 ، 1424 هـ ، 2003 م .

8 . الترمذي ، محمد بن عيسى ، **جامع الترمذي** . تحقيق بشار عواد ، دار المغرب الإسلامي ، بيروت ، 1998 م .

9 . ابن تيمية ، أحمد بن عبد الحليم ، **مجموعة الفتاوى** . المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم ، مجمع الملك فهد ، المملكة العربية السعودية ، 1416هـ ، 1995م .

10 . الجرجاني ، أبو أحمد بن عدي ، **الكامل في ضعفاء الرجال** . تحقيق عادل أحمد عبد الموجود ، الكتب العلمية ، بيروت ، ط 1 ، 1418هـ ، 1997م .

11 . الحاكم ، أبو عبد الله محمد بن عبد الله ، **المستدرك على الصحيحين** . تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 1 ، 1411 هـ – 1990 م .

12 . ابن حجر ، أحمد بن علي ، **الإصابة في تمييز الصحابة** ، مطبعة السعادة ، مصر ، ط 1.

13 . ـ ، **تقريب التهذيب** ، تحقيق: محمد عوامة ، دار الرشيد ، سوريا ، ط 1 ، 1406 .

14 . ـ ، **تهذيب التهذيب** ، مطبعة دائرة المعارف النظامية ، الهند ، ط 1، 1326هـ .

15 . ـ ، **العجاب في بيان الأسباب** . تحقيق عبد الحكيم محمد الأنيس، دار ابن الجوزي،2ج

16 . ـ ، **فتح الباري شرح صحيح البخاري** ، دار المعرفة – بيروت ، 1379 ، عناية محب الدين الخطيب ، عليه تعليقات عبد العزيز بن باز ، 13 ج .

17 . الدارقطني ، أبو الحسن علي بن عمر ، **سنن الدارقطني** ، تحقيق شعيب الارنؤوط وآخرون ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط 1 ، 1424 هـ – 2004 م ، 5 ج .

18 . ابن داود ، سليمان بن الأشعث ، **سنن أبي داود** ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، دت ، دط

19 . الدميني ، د. مسفر عزم الله ، **مقاييس نقد متون السنة** ، الرياض ، ط1، 1404هـ ،1984م 20 . الذهبي ، محمد بن أحمد ، **المغني في الضعفاء** ، تحقيق نور الدين عتر ، دت ، دط .

21 . ـ ، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال** ، تحقيق علي البجاوي ، دار المعرفة ، بيروت ، ط 1 ، 1382 هـ ، 1963 م .

22 . الزركشي ، محمد بن عبد الله ، **البرهان في علوم القرآن** ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، ط 1 ، 1376 هـ – 1957 م .

23 . السخاوي ، علي بن محمد ، **جمال القراء وكمال الإقراء** ، تحقيق د. مروان العطيَّة ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، ط 1 ، 1418 هـ – 1997 م .

24 . السيوطي ، جلال الدين ، **الإتقان في علوم القرآن** ، تحقيق محمود القيسية وزميله ، مؤسسة النداء ، أبو ظبي ، ط 1 ، 1424 هـ . 2003 م .

25 . ـ ، **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**، دار الفكر ، بيروت ، 8 ج .

26 . الشاطبي ، إبراهيم بن موسى ، **الموافقات** ، تحقيق مشهور بن حسن آل سلمان ، دار ابن عفان ، ط 1 ، 1417هـ ، 1997م ، 7 ج .

27 . الشنقيطي ، محمد الأمين ، **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن** ، دار الفكر ، بيروت ، 1415 هـ ،1995 م .

28 . أبو شهبة ، أ د . محمد ، **المدخل لدراسة القرآن الكريم** ، مكتبة السنة ، القاهرة ، ط 2 ، 1423 هـ ، 2003 م .

29 . الطبراني ، سليمان بن أحمد ، **المعجم الكبير** ـ تحقيق حمدي السلفي ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، ط 2 ، 25 ج .

30 . ـ . **المعجم الأوسط** ، تحقيق طارق بن عوض الله وآخر ، دار الحرمين – القاهرة ، دط ، دت ، 10 ج .

31 . ـ ، **المعجم الصغير** ، تحقيق محمد شكور ، المكتب الإسلامي ، دار عمار – بيروت، ط 1 ، 1405 – 1985 ، 2 ج .

32 . الطبري ، الإمام أبو جعفر محمد بن جرير ، **جامع البيان عن تأويل** آي **القرآن** ، عناية محمود شاكر ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط 1 ، 1421هـ . 2001م .

33 . الطحاوي ، أبو جعفر أحمد بن محمد ، **شرح معاني الآثار**، عناية د يوسف المرعشلي وآخرون ، عالم الكتاب ، ط 1 ، 1414 هـ ، 1994 م .

34 . ابن عاشور ، الشيخ محمد الطاهر ، **التحرير والتنوير** ، دار سحنون ، تونس ، دط ، دت.

35 . عباس ، فضل حسن ، **إتقان البرهان في علوم القرآن** ، دار الفرقان، عمان ، ط 1، 1997م

36 . ابن عبد البر ، أبو عمر يوسف ، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد** ، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي ، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المغرب ، 1387هـ ، 24 ج 37 . ابن عطية ، القاضي أبو محمد عبد الحق ، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق عبد السلام عبد الشافي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 1 ، 1422هـ.

38 . العكايلة ، د. سلطان ، **نقد الحديث بالعرض على الوقائع والمعلومات التاريخية** ، دار الفتح ، عمان ، ط 1 ، 2002 م .

39 . العمري ، د. محمد علي قاسم ، **دراسات في منهج النقد عند المحدثين** ، دار النفائس ، عمان ، د ت ، د ط .

40 . قطب ، سيد قطب ، **في ظلال القرآن** ، دار الشروق ، القاهرة ، ط 12 ، 1406هـ . 1986

41 . القزويني ، أبو عبد الله محمد بن يزيد ، **سنن ابن ماجه** ، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون ، دار الرسالة العالمية ، ط 1، 1430 هـ – 2009 م ، 5 ج .

42 . ابن كثير ، الإمام أبو الفداء إسماعيل ، **تفسير القرآن العظيم** ، تخريج محمود بن الجميل وزملائه ، مكتبة الصفا ، القاهرة ، ط 1 ، 1425 هـ . 2004 م . **25**

43 . المزيني ، خالد بن سليمان ، **المحرر في أسباب نزول القرآن من خلال الكتب التسعة دراسة الأسباب رواية ودراية** ، دار ابن الجوزي ، الدمام ، ط 1 ، 1427 هـ ، 2006 م .

44 . الموصلي ، أبو يعلى أحمد بن علي ، **مسند أبي يعلى** ـ تحقيق حسين سليم ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، ط 1 ، 1404هـ ، 1984م.

45 . النسائي ، أحمد بن شعيب ، **سنن النسائي** ، مكتب المطبوعات الإسلامية ،حلب، ط2،1406هـ .

46 . النيسابوري ، مسلم بن الحجاج، **صحيح مسلم** ، تحقيق: محمد فؤاد ، دار إحياء التراث العربي

47 . الهيثمي ، علي بن أبي بكر بن سليمان ، **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد** ـ تحقيق حسين سليم ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، 2 ج .
48 . الواحدي ، أبو الحسن علي بن أحمد ، **أسباب نزول القرآن** ، تحقيق: عصام بن عبد المحسن ، دار الإصلاح ، الدمام ، ط 2 ، 1412هـ– 1992م.